الأمم المتحدة

A/ES-10/569–S/2012/852

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي ملزما بأن أعرب لكم عن جزعنا إزاء التدهور السريع للأوضاع الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل حملتها العسكرية على قطاع غزة، مخلّفة مزيدا من الخراب والموت والدمار في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين. وإننا ندين بأشد العبارات هذه الهجمات العسكرية الإسرائيلية ومواصلة ارتكاب إرهاب الدولة بحق الشعب الفلسطيني.

ومنذ رسالتي الأخيرة إليكم، المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل شن عمليات قصف جوي وهجوم صاروخي على مئات المواقع في مختلف أنحاء قطاع غزة. وتفيد التقارير الواردة حتى الآن مقتل ما لا يقل عن ٤٧ فلسطينيا منذ بدء الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد شعبنا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحملة المميتة قد تسببت في إصابة ما لا يقل عن ٤٢٥ فلسطينيا آخرين، بعضهم يصارعون الموت بسبب حالتهم الحرجة.

ومما يبعث على الأسى أن الخسائر البشرية شملت العديد من الأطفال والنساء والمسنين، والعديد من أفراد الأسرة الواحدة. وفي هذا الصدد، فإن العديد من المصابين قد توفوا متأثرين بجروحهم، فيما يعاني الناجون معاناة شديدة في هذا الجزء المحاصر

211112 211112 12-59648 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من وطننا، حيث الأدوية غير متاحة بكميات كافية والمعدات الطبية اللازمة معطلة تماما أو غير موجودة بسبب الحصار اللاإنساني اللاقانوني الذي ما زالت تفرضه إسرائيل في تحد للقانون الدولي ومطالب المجتمع الدولي برفعه فوراً.

وشملت الهجمات الجوية وعمليات القصف الجوي الإسرائيلية الاستهداف المتعمد للبيوت في المناطق المدنية السكنية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين، في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، تتعرض الأملاك العامة والبنية التحتية، بما في ذلك المباني الحكومية ومراكز الشرطة وأحد ملاعب كرة القدم، للهجوم. وها هي ذي إسرائيل تحدث، مرة أخرى، دمارا شاملا في غزة من خلال استخدام كل الوسائل العسكرية المتاحة للسلطة القائمة بالاحتلال.

وما من شك في أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكب انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق بالكامل على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالقتل العمد للمدنيين والتدمير المتعمد لممتلكات المدنيين يشكلان جريمتي حرب يجب أن تُساءل عليهما إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تشكل انتهاكا مباشرا للعديد من أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وانتهاكا جسيما وممنهجا للعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

ويجب مساءلة إسرائيل مساءلة تامة عن كل هذه الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ويجب إنصاف الضحايا. وعدم القيام بذلك سيشجع إسرائيل على التمادي في شعورها بالإفلات من العقاب ويزيد في تأجيج النزاع واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت وطأة هذا الاحتلال غير المشروع. وستكون لهذا الأمر تداعيات خطيرة على حالة حقوق الإنسان لشعبنا، وآفاق تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة، وآفاق السلام والأمن في منطقتنا.

ولذلك، فإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء جماعيا مسؤولا للتصدي لهذه الأزمة. وواجبات المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، واضحة ويجب احترامها والتمسك بها. ويجب التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويجب ألا يُسمح بتجاهله بهذا الشكل السافر دون تحمل عواقب ذلك. ويجب اتخاذ إجراء فوري، ولا سيما من قِبل مجلس الأمن وفقا للولاية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لوقف الهجمة العسكرية الشرسة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وإخماد نار هذه الحلقة الأخيرة في سلسلة أعمال العنف الدامية التي أودت لحد الآن بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء، الذين نشعر بأسى عميق لفقدانهم.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا السابقة، البالغ عددها ٤٤٠ رسالة، بشأن الأزمة المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (A/ES-10/568-S/2012/846)، سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم حرب وإرهاب دولة وانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لفلسطين لدى الأمم المتحدة